العرب
الثلاثاء 2021/08/10
السنة 44 العدد 12144

لا نيّة للسلطات الجزائرية في تحسين سجل الحريات الصحافية

تبون يهاجم «ناشري الشائعات» ولا يعترف بوجود سجناء رأي

رغم انتقادات المنظمات المحلية والدولية لسجل الجزائر في مجال حرية التعبير والصحافة، ووجود صحافيين ومدونين في السجون، إلا أن موقف الرئيس عبدالمجيد تبون لم يتغير بالإصرار على أن حرية التعبير في أحسن أحوالها في البلاد، وبأن تقارير وسائل الإعلام عن الجزائر هي "محض افتراء".

سجناء رأي لا تعترف بهم السلطة

الجزائر - أعرب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عن تمسكه بالإجراءات المتبعة ضد الصحافيين، رافضا مراجعة سجل البلاد بشأن حرية التعبير بقوله إنه "لا يوجد دستور يكرس حرية التعبير كدستورنا فهو أعطى تسهيلات لا توجد في أي دولة".

وأضاف تبون في لقائه الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية "من يسب على مواقع التواصل الاجتماعي ليس سجين رأي نحن لا نملك أي سجين رأي فقد بلغ السيل الزبى. لم نعد نعرف من يسيرها فالأمر يشبه الرسائل المجهولة التي قمنا بضبطها لذلك قمنا بإنشاء جهاز لمحاربة الجرائم السيبرانية".

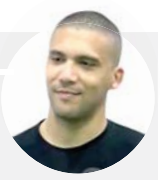

خالد درارني

في جزائر العام 2021 يمكن أن تقودك كلمة إلى السجن

ويرى متابعون أن تصريحات تبون تشير إلى مضي السلطة الجزائرية في نفس الممارسات تجاه الصحافيين والمدونين، واستمرار استهدافهم بتهمة السب والقذف على مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب تهم أخرى تتعلق بحرية التعبير وقضايا النشر.

وقد استخدم تبون لغة حادة ضد ما أسماهم ناشري الإشاعات، وقال إن هناك "مرضى نفسيين يقومون بحرب ضد الجزائر"، مضيفا أن "هناك من يحاول خلق الإشاعات في ما يخص وفيات كورونا، لقد قمنا بتحريات ووجدنا أنها كاذبة، هذه الإشاعات أصبحت تهدد الأمن القومي، نحن نمتلك أجهزة لكشف أي adresse ip في الجزائر ولن نرحم من يحاول تقسيم البلاد وضرب وحدتها".

ويشير تبون إلى وسائل الإعلام التي شككت بالأرقام الرسمية لوفيات فايروس كورونا في الجزائر، حيث نقلت وكالة فرانس برس، شهادات لبعض العاملين في القطاع الصحي، بأن الحصيلة الرسمية للإصابات خصوصاً عدد الوفيات، لا تعكس الأعداد الحقيقية، وقد تناقلت العديد من وسائل الإعلام العربية والدولية هذه المعلومات.

وشنت السلطات الجزائرية حملات عديدة ضد من وصفتهم بـ"مروجي الأخبار الكاذبة" على المنصات الاجتماعية، والتي تفاقمت مع ظهور فايروس كورونا في البلاد.

ورغم انتقادات المنظمات المحلية والدولية المعنية بحرية الصحافة لم يتغير موقف الرئيس تبون منذ العام الماضي، حين توعد في خطاب بثه التلفزيون الحكومي، بالبحث والكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة الذين "يمتهنون زرع البلبلة وإبقاء المواطنين في حالة قلق ورعب".

وأغلقت الجزائر مكاتب عدد من وسائل الإعلام آخرها مكتب قناة "العربية"، وقامت وزارة الاتصال بسحب رخصة العمل من المكتب، لأسباب تتعلق بتغطية الفضائية أزمة ندرة الأكسجين في المستشفيات، وتهافت قطاع من الجزائريين على هذه المادة، لإسعاف المئات من المصابين بفايروس كورونا يواجهون الهلاك.

وقالت وزارة الاتصال في بيان إنها "سحبت الاعتماد الممنوح لمكتب القناة التلفزيونية العربية، بسبب عدم احترامها قواعد أخلاقيات المهنة، وممارستها التضليل الإعلامي والتلاعب بالأخبار"، دون ذكر مضمون المادة الإعلامية التي بثتها القناة، والتي أزعجت الحكومة.

وفي يونيو الماضي، أعلنت الحكومة عن إغلاق مكتب "فرانس 24"، لوزارة الخارجية الفرنسية، بذريعة "التحامل المتكرر على الجزائر ومؤسساتها". وصرح وزير الاتصال عمار بلحيمر بأن "سحب الاعتماد يعود أيضا إلى تحيز صارخ للقناة، وكذلك إلى أعمال تقترب من نشاطات تحريضية وأعمال غير مهنية معادية للبلاد".

واتهم القناة بـ"العداء الجلي والمتكرر إزاء بلادنا ومؤسساتها، وعدم احترامها قواعد أخلاقيات المهنة، وممارستها التضليل الإعلامي والتلاعب بالأخبار، إضافة إلى العدوانية المؤكدة ضد الجزائر".

غير أن الصحافيين والمدونين هم الذين يواجهون عقوبات صارمة بذريعة القذف والسب ونشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن بين المدانين خالد درارني مؤسس موقع صحافي مستقل ومراسل تلفزيونات أوروبية، وقد حكم عليه في سبتمبر 2020 بالسجن لعامين بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح" بعد تغطيته تظاهرات الحراك.

وقاد الحكم القاسي وغير المسبوق إلى حملة تنديد تخطت حدود البلاد.

وحصل درارني على عفو رئاسي للخروج من السجن بعد الحملة التي قادها ناشطون، لكن استمرت محاكمته، وعبّر عن أسفه لأنه "في جزائر العام 2021 يمكن أن تقودك كلمة إلى السجن، ويجب أن ننتبه لكل ما نقول ونكتب".

ومن بين الوجوه البارزة الأخرى الصحافي رابح كراش من تمنراست (جنوب) المسجون على خلفية تغطيته احتجاجا للطوارق الجزائريين ضد مصادرة أراضيهم.

وقضت محكمة تبسة شرق الجزائر، بالسجن عامين غيابيا في حق الصحافي عادل صياد مع إصدار أمر بالقبض عليه، بسبب منشورات على موقع فيسبوك.

وكتب صياد العامل بإذاعة تبسة المحلية "لم أتصوّر أبدا هذا المجدَ في الجزائر الجديدة؛ عامان من السجن النافذ مع أمر بالقبض، وأمر آخر بتعليق شغلي بالإذاعة التي قضيت بها ستة عشر عاما".

وتابع "شكرا لك السيد عبدالمجيد تبون على هذا الإنجاز الكبير".

وبحسب نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالحي، فإن عادل صياد أدين بموجب المادة 96 من قانون العقوبات التي تنص على أن "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 20.000 إلى 100.000 د.ج كل من يوزع أو يضع للبيع أو يعرض لأنظار الجمهور، أو يحوز بقصد التوزيع، أو البيع، أو العرض بغرض الدعاية منشورات أو نشرات أو أوراق من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية".

وأشار صحافيون إلى خطوات حكومية متزايدة للضغط على وسائل الإعلام تحت مسمى الضبط والتنظيم، فقد تم تكليف وزير الاتصال عمار بلحيمر، الأسبوع الماضي، بمهمة خاصة في المرحلة المقبلة وهي استكمال إنشاء مؤسسات ضبط قطاع الاتصال.

وأكد بيان لرئاسة الوزراء، أن ما طلبه رئيس الوزراء أيمن عبدالرحمن من بلحيمر لضمان توفير "شروط ممارسة مهنة الصحافة القائمة على حرية الرأي والتعبير من جهة، وأخلاقيات المهنة وقيم مجتمعنا".

القنوات اليمنية تحتل المرتبة الأولى في نشر خطابات الكراهية

عدن - ينتشر خطاب الكراهية في وسائل الإعلام اليمنية بمختلف أنواعها، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، بشكل يكرس الانقسام والعداء بين مكونات المجتمع اليمني، بينما يعمل العديد من الصحافيين على مواجهة هذا الخطاب.

وأكدت بلقيس محمد علوان، الأستاذ المساعد في كلية الإعلام في جامعة صنعاء، أن القنوات التلفزيونية تحتل المرتبة الأولى في نشر خطابات الكراهية في وسائل الإعلام اليمنية، يليها المحتوى الإخباري وبرامج الرأي والأغاني والزوامل (أغان شعبية لرفع معنويات المقاتلين).

وأضافت علوان في ندوة نظمها مرصد الحريات الإعلامية حول خطاب الكراهية في الإعلام اليمني، أن مواقع التواصل الاجتماعي عملت بشكل كبير في نشر خطاب الكراهية، حيث أصبحت تؤدي دورا أساسيا في التأثير السياسي والتعبئة الجماهيرية.

وأدى الاستحواذ السياسي المتزايد على وسائل الإعلام اليمنية منذ عام 2014 إلى تعزيز الخطابات السياسية المتباينة، وشرعنة العنف بدلا من الدور التنويري الذي يجب عليها أن تقوم به في ظل الحرب.

وأشارت علوان إلى وجود نوعين من خطاب الكراهية، الأول منظم ومقصود، وآخر غير منظم وغير مقصود لأن من يمارسه لا يدرك أنه خطاب كراهية كما لا يدرك خطورته.

وتركزت الندوة التي أدارها رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر حول ثلاثة محاور رئيسية، تلخصت في خطاب الكراهية في الإعلام اليمني وآليات مواجهته، والتربية الإعلامية ودورها للحد من خطاب الكراهية، وصحافة السلام ودورها في مواجهة خطاب الكراهية.

واستعرض المتخصص في مجال التربية الإعلامية مجيب الحميدي العلاقة بين ثلاثية الحريات الإعلامية وخطاب الكراهية والتربية الإعلامية وارتكاز التربية الإعلامية على الإيمان العميق بقدسية جميع أنواع حريات التعبير، وفي مقدمتها الحريات الإعلامية.

وتحدث الحميدي عن ضرورة الحياد والإلمام في استخدام مواقع التواصل لخدمة المصلحة العامة.

وطالب بضرورة إدماج التربية الإعلامية في المناهج التعليمية لكافة المستويات، لمواجهة خطاب الكراهية وبناء ثقافة السلام والتعايش والتعددية الثقافية واحترام الرأي الآخر، ومحاربة التحيزات العنصرية وثقافة الاستبداد والقمع والعنف والكراهية.

ويقع على عاتق الإعلام في هذه الظروف مهمة كبيرة في بناء السلام وإرساء أسسه، وهذا الأمر يبدأ من الإقلاع عن خطاب الكراهية والتحريض، وإحلال الصحافة الحساسة للنزاعات في التغطيات الإعلامية بدلا من التخندق وراء أطراف الصراع.

وتحدث الصحافي سالم بن سهل عن دور صحافة السلام في مواجهة خطاب الكراهية وكيف يمكن للصحافي العمل في ظل تزايد الانقسامات وتبني قضايا السلام، وهو ما يفترض من الصحافي أن يقف في خط متساو مع كل أطراف الأزمة اليمنية، وتسميتها بمسمياتها الحقيقية.

واعتبر بن سهل أن ما يحدث هو ظاهرة طبيعية، ولكنها يجب أن تتغير من خلال الوعي الصحافي أولا، ثم من خلال الوعي الإداري من قبل ملاك وسائل الإعلام.

ويعمل الإعلام المهني والصحافة الحساسة للنزاعات على تناول الصراع الراهن من زوايا أخرى تساهم في إخماد النيران المشتعلة، فالحاجة ماسة اليوم إلى تغيير هذا السلوك الإعلامي وإيجاد بيئة إعلامية مغايرة، تتعامل مع النزاع من زاوية الكلفة الإنسانية الباهظة وليس من زاوية الأطراف المنتصرة أو المنهزمة.

وتعنى صحافة السلام في اليمن بإرساء مفاهيم عن كيفية قيام الصحافي أو الإعلامي بنقل وتحويل حياة ضحايا الحرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى قصص إنسانية حية بدلا من كتابتها على شكل أرقام.

بلقيس محمد علوان

مواقع التواصل تؤدي دورا أساسيا في التأثير السياسي والتعبئة

وتناول بن سهل الخطوات العملية وكيفية تعزيز ثقافة السلام للصحافيين، ودورهم الفاعل في نقل ثقافة السلام إلى مجتمعاتهم والحد من ظاهرة الكراهية والانقسام أثناء النزاعات.

ونوه بدور المرأة وضرورة تنوع الجندر في زرع ثقافة السلام وتناول القضايا المجتمعية بشكل منصف لكل أفراد المجتمع، بما يتلاءم مع قضايا النساء ويعزز من دورهن في السلام.

وأكد عدد من الإعلاميين والمتخصصين في مجال الإعلام وبناء السلام أهمية مواجهة خطاب الكراهية، للحد من تزايد الفجوة والكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.

وأطلق عدد من الصحافيين اليمنيين مؤخرا مشروع مواجهة خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام اليمنية، وعملوا على إعداد مسودات مشاريع لمواجهة هذا الخطاب، واستطاعوا مع منظمة "اليونسكو" تنفيذ مشروع المواجهة خلال عام.

مهمة بناء السلام تقع على عاتق الإعلام

دول أوروبية تتنصّت على الصحافيين بذرائع مختلفة

بروكسل - أكدت منظمة الأمن والتعاون الدولية أن غالبية الدول المنتمية إليها تقوم باختراقات واضحة وفعلية ومؤكدة لحرية الصحافة.

وأشارت المنظمة الإقليمية التي تضم ستا وخمسين دولة، منها الدول الأوروبية وروسيا وتركيا، في تقرير نشره مكتبها في بروكسل إلى خطط التنصت الإلكتروني في عدة دول أوروبية ومنها إيطاليا، تحت تبريرات مختلفة إلى جانب قيام الحكومات بالتدخل في سلسلة التعيينات في الأجهزة الإعلامية الحيوية، وخاصة أجهزة التلفزيون ومنها فرنسا.

وقالت إن "حرية وسائل الإعلام تبقى محل قلق في معظم الدول الأعضاء في المنظمة، وهي مسألة أكيدة وواضحة رغم اختلاف إشكال اختراقها من دولة إلى أخرى".

وأشار التقرير الذي ينشر بشكل سنوي إلى أن غالبية السلطات في الدول الأوروبية لا تقبل بفكرة إن وسائل الإعلام ليست من ملكيتها الخاصة.

وبين أن المخاطر المحدقة بحرية التعبير في الدول الأوروبية تأخذ أشكالا مباشرة لإسكات وسائل الإعلام، وأشكالا غير مباشرة عبر الحد من تدفق المعلومات من خلال وسائط تقنية وفنية.

ولا تسمح اليونان مثلا بالبث الإذاعي باللغة التركية، في حين إن ألمانيا لم تعتمد أي قانون لحماية عمليات التحقيق القضائي مع الصحافيين.

كما تواجه وسائل الإعلام في روسيا وقيرغيزستان وتركيا متاعب عديدة، إلى جانب تعرض الصحافيين إلى العنف المدبر في أكثر من دولة أوروبية وإلى المحاكمة.

وأكد التقرير أن شبكة الإنترنت مكنت وسائل الإعلام من هامش تحرك حقيقي لم تكن تمتلكه حتى الآن.

وسبق أن أبدى الاتحاد الأوروبي مخاوف على حرية الإعلام في مايو الماضي، وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيف بوريل باسم دول الاتحاد البالغ عددها 27 دولة "حرية الصحافة تعد ركيزة أساسية للمجتمعات الديمقراطية التي لا يمكن أن تزدهر إلا إذا توافرت للمواطنين إمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة ويتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة".

منظمة الأمن والتعاون

المخاطر على حرية التعبير في الدول الأوروبية تأخذ أشكالا مباشرة

وأشار بوريل إلى أنه في الوقت الذي أصبحت فيه التغطية الإعلامية المستقلة والحرة أكثر أهمية من أيّ وقت مضى، لا تزال حرية الصحافة مهددة.

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إنها تعتقد أن هناك المزيد من الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها في 2020 أكثر من الماضي. وأضافت "تعرّض الصحافيون للكَم والركل والدفع على الأرض، لقد تم البصق على الصحافيين وتعرضوا للمضايقة والإهانة والتهديد ومُنعوا من القيام بعملهم".

ووقعت معظم الهجمات الجسدية واللفظية أثناء المظاهرات أو إلى جانبها، مثل الاحتجاجات ضد القيود الحكومية المفروضة لاحتواء تفشي فايروس كورونا.